



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Février 2010

11 فبراير 2010

يأتي اشتغاله بمهنتي التعليم والمحاماة. وكان الراحل، حسب معتصم، نسيجا من "التصبر والصبر"، ويرتفع فوق أي انتماء، ما جعله رجل دولة، ليس بمعنى تقلد المناصب، لكن بمعنى الحس العالي بالمسؤولية، والتبصر والإيمان بالحق في الاختلاف والقواسم المشتركة.

من جهته، قال خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، إن الراحل كان مناضلا كبيرا ومعلمة شامخة في المجال الحقوقي بالمغرب، رفع عاليا بقناعة وحكمة واقتدار مشعل الدفاع عن حقوق الإنسان، وعن مبادئها الأساسية والسامية.

وأشار الناصري إلى أن مسار الراحل في هذا المجال هو جزء من مسار المغرب النير، الذي طوى صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة لامعة. وأضاف أنه "تعلم من الراحل الشيء الكثير وجعله يكتشف أن مهنة المحاماة من المهن المطوقة بالمبادئ والمثل"، مذكرا بالتجربة الرائعة للفقيد حينما تقلد مسؤولية رئاسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وكذا تعامله مع السياسة بانفتاح وترفع قل نظيره. من جانبه، قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن "الراحل كان يؤمن إيمانا عميقا وثابتا بالحق والقانون يقرن القول بالفعل، يشتغل في صمت، ويعبر عن رأيه بوضوح، ويصدق بالحق حين يقتضي الأمر. وكان الراحل يواكب أورشاشا مهمة ضمن لجان المجلس وعلى موعد دائم مع

الرباط: الطيب كوزرار

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يوم الاثنين المنصرم، حفلا تأبينيا للراحل عبد الله الولادي، الحقوقي وعضو المجلس. وأجمعت شهادات المتدخلين في هذا الحفل التأبيني على أن الراحل كان مناضلا رزينا في مجال الحركة الحقوقية، ومن أبرز أعلامها، ومحاميا ألعيا ومثالا يحتذى لسيرته المهنية النموذجية، مؤكدة على أن روح الفقيد عبد الله الولادي "ستظل حاضرة فينا"، وأن خير عزاء في رحيله هو مواصلة العمل في مسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمغرب بالروح نفسها والوفاء والالتزام نفسه الذي كان يطبع عمله، وباستلها مرجعيته الأخلاقية العالية.

عبد الله الولادي المناضل الحقوقي

وأكد مستشار جلالة الملك، محمد معتصم، في شهادة تكريمية للراحل أن الأخير، وإن غاب جسدا سيظل حاضرا روحا، وأنه كان أحد رجالات الوطن وأحد المدافعين عن حقوق المواطنين، ورجالا قلما يوجد الزمن بمثله. وذكر معتصم أن الراحل كان يتميز بمجموعة من الخصال، مثل العصامية والخلق الحسن، كما كان من المؤمنين بأن للإنسان رسالة يتعين عليه أن يؤديها، ومن هنا

وركزت باقي الشهادات في حق الراحل عبد الله الولادي، التي أدلى بها كل من المحبوب الهيبية، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والسعدية بلخير، ومحمد أمين الفشتالي، عضوي المجلس، ومحمد النشاش، أحد رفاق الراحل بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، على جوانب رمزية ذات دلالات مرتبطة بمسار الراحل، ومساهماته في المجالات الحقوقية والمهنية والجمعية.

حضر حفل تأبين الفقيد، بالإضافة إلى أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، محمد الناصري، وزير العدل، وإدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وعمر عزيمان، رئيس اللجنة الاستشارية للجبهة، وأحمد العراقي، والي ديوان المظالم، وممثلو هيئات سياسية، والمنظمات الحقوقية، ونقباء هيئات المحامين، وأصدقاء وأقارب الفقيد. يذكر أن الفقيد عبد الله الولادي شغل منصب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وكان محاميا بهيئة الدار البيضاء، وعضوا بمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء (وم ع)

وبدوره، قال الأستاذ جلال الطاهر، ممثل هيئة المحامين بالدار البيضاء، إن تكوين الراحل عبد الله الولادي المتعدد المصادر الحقوقية والسياسية، خلق منه محاميا بالمعنى الواسع للكلمة، بحمولة فكرية وحقوقية نادرة، وطاقة تضالعية متجددة، ورجلا ملتزما مهنيا، صادقا مطبوعا بمحبة الوطن، ومتشعبا برسالة مهنة المحاماة وقيمتها وإنسانيتها.

وأضاف أنه من أجل إكمال رسالة التكوين أبدع الفقيد فكرة ندوة الشهر، وجعلها منبرا لنشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث كان يعقدها مع مجموع المحامين المتميزين، كما أصبحت قبلة للعديد من المحامين الرسميين لجديتها وغزارة المعلومات، التي يجري تداولها ومنهجية الراحل في استفزاز النقاش. من جانبها قالت أسية الوديع، عضوة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، في كلمة باسم منسق المؤسسة عز الدين بلماحي، إنه من الصعب اختزال الحديث في حفل تأبين الراحل عبد الله الولادي، الذي يعد علما من أعلام المغرب الذين كرسوا حياتهم للنهوض بأوضاع المناضلين بحياد وتطوع وتفاؤل بالمستقبل.

وأضافت أن الراحل انخرط قلبا وقالبا في برامج وفلسفات وأهداف مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، من خلال تقديم اقتراحات فعالة وحضور متميز، وبخصاله الرفيعة، ونزاهة فكرية نادرة، وتواضع جم واستماتة للدفاع عن حقوق نزلاء المراكز السجنية.

الملفات، مضيفا أن الولادي كان بحق إنسانا راقيا، بأخلاقه وفي سلوكه، في علمه وثقافته، في حسن إدارته للمواقف، وما زال أرشيف المجلس وسيظل محتفظا بمساهماته للموسسة ضمن جلساته ولجانته، لا سيما مجموعة العمل التي اشتغل فيها. وأوضح حرزني أن خير وفاء للراحل هو مواصلة الطريق في سبيل تحقيق البرامج، التي يعكف عليها المجلس والعمل من أجل القيم النبيلة، التي حملها وتناضل من أجلها على كل الجبهات.

عصامية في التكوين وطاقة تضالعية متجددة

أما أمينة بوغياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فأبرزت أن الفقيد كان أحد مؤسسي الحركة الحقوقية المغربية، الذين بصومها بالتشبهت بمبادئ حقوق الإنسان المرونة في إعمالها، وأنه كان عملة نادرة قادرة على تحقيق التقدم في إحقاق الحقوق.

وأضافت أن الفقيد كان يتمتع بقدرة عالية على الإنصات والاستماع إلى مختلف الآراء لبلورة مواقف واضحة ومسؤولة في مجال احترام حقوق الإنسان، مكنته من الإلمام بتفاصيل المشهد الحقوقي، والانسجام بالجرأة في المواقف بأقل قدر من الاصطدامات وبضمان أكبر فعالية.

Droits de l'Homme

La Coalition pour la CPI se mobilise

► **Hicham Cherkaoui:**

«La nouveauté de notre campagne est qu'elle s'adresse directement au roi».

► **La Jordanie qui a le même régime que le nôtre a ratifié le traité de Rome depuis 2002.**

uniquement les crimes les plus graves qui touchent l'ensemble de la communauté internationale : à savoir les crimes de guerre et crimes contre l'humanité «Des délits qui ont été introduits dans le nouveau Code pénale marocain qui est actuellement

déposé au Secrétariat général du gouvernement», assure Hicham Cherkaoui, de la Coalition marocaine pour le CPI. Ces modifications sont-elles annonciatrices d'un changement de la décision de 2007? Notre interlocuteur ne se prononce pas

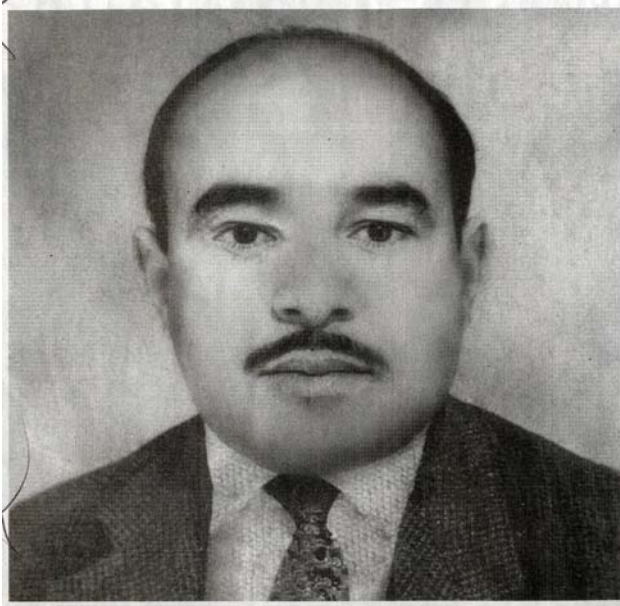
sur le sujet. «La CPI n'instruit pas les crimes du passé comme ceux des années de plomb. Le pays ne se soumet à ses prérogatives qu'une fois l'adhésion accomplie. Un point très important qui pourrait tranquilliser certaines parties», conclut Cherkaoui.

MOHAMED JAABOUK

La Coalition marocaine pour la Cour pénale internationale ne lâche pas prise. Elle reprend sa campagne de mobilisation durant tout ce mois avec à la clé des conférences avec l'objectif déclaré que le Maroc adhère officiellement à la CPI. «La nouveauté de notre campagne est qu'elle s'adresse directement au roi. L'article 31 de la Constitution stipule que c'est effectivement le roi qui signe et ratifie les traités», annonce d'emblée Hicham Cherkaoui du secrétariat national de la Coalition nationale pour le CPI. William Pace, le président de la coalition internationale pour la CPI qui regroupe 2.500 associations, a adressé, le 3 février, une lettre au souverain où il rappelle que le Maroc a été parmi les premiers signataires du traité de Rome, en 1998. Dans sa missive, Pace annonce également que la campagne internationale pour la CPI sera lancée à partir du Maroc. Autant de raisons pour que Rabat adhère à la Cour pénale internationale. En phase avec cette démarche, la Coalition marocaine pour le CPI compte impliquer davantage le CCDH, un organisme consultatif, dans sa démarche. «Des rencontres sont programmées avec le CCDH durant ce mois», souligne Hicham Cherkaoui.

La Coalition marocaine pour la CPI a vu le jour en 2004 et regroupe 26 associations des droits de l'Homme.

En 2007, au Parlement marocain, répondant à une question orale du groupe socialiste, Mohamed Benaïssa, alors ministre des Affaires étrangères, avait justifié le refus du royaume de ratifier le traité de Rome par «l'immunité du roi» et «la souveraineté nationale». Hicham Cherkaoui, membre du secrétariat de la coalition pour le CPI, déclare que «les justifications marocaines sont traditionnelles. La Jordanie, qui a le même régime que le nôtre, a ratifié le traité de Rome et ce depuis 2002. Ce qui nous manque c'est la volonté politique». Et pourtant «le roi en validant le rapport final de l'Instance équité et réconciliation en 2006, il a implicitement donné son accord à l'adhésion au CPI, faut-il le rappeler, une des principales recommandations de l'IER», précise notre interlocuteur. La CPI est une haute juridiction qui instruit



المختطف مجهو المصير محمد البعقلي

واضعيه. واعتبرت الأسرة في رسالتها إلى حرزني أنها نريد الحقيقة الكاملة حول مصير والدها لأنه من حقها ومن حق الرأي العام أن يعرف ذلك لأن الأمر يتعلق بروح بشرية، والمسؤولية تستدعي منكم ذلك لأن الضحايا ليسوا أرقاماً ولا نساء متوهمات بل هم ليسوا مجرد حملة للقب «مختطف» أو «مجهول المصير»، بل هم أناس من لحم ودم، أفراد من عائلات، انتزعوا من بين أحضان آبائهم ولم يعودوا ولا يمكن إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي إبقاء مصير هؤلاء ومصير أقاربهم معلقاً.

بنيالته في خدمة الوطن، والتي ارضت الاحتكام لهيأة الإنصاف والمصالحة تطلعاً لمعرفة حقيقة ما جرى للمختطف، تطالب بكشف نتائج التحريات التي توصلت إليها اللجنة التي عهد إليها بالبحث في هذا الملف، والتي على ضوئها فأتحت الأسرة في موضوع مراسم الجنائز، وإعداد شهادة الوفاة، كما تؤكد أنها ستسلك في سبيل ذلك كل السبل المتاحة وخاصة القانونية منها لكشف وتوضيح ملامسات هذه القضية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تركز على الرف بمقرر مبسوط وتبخيسي لا يفتح حتى

عائلة مجهول المصير محمد البعقلي تطالب حرزني بالكشف عن مصيره

الجريدة الأولى

عنه أواخر سنة 1974، وأن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء أصدرت قراراً ببراءته من التهم المنسوبة إليه وهو في حالة سراح.

وأضافت الرسالة «حيث أن اللجنة بعد الإطلاع على التحريات المتجرية والاستماع للجنة، وبعد الإطلاع على جواب السلطات لم يثبت لها تعرض محمد البعقلي لأخفاف قسري بعد الاعتقال التعسفي الذي تعرض له سنة 1973، وترجح إخفاؤه في المرتين الأولى والثانية لأسباب مرضية من جراء التعذيب الذي تعرض له وأنه نظراً لسنه ولظروفه الصحية فإن اللجنة ترجح فرضية وفاته خلال هذه الظروف». موضحة أن اللجنة التحريات سبق لها أن عقدت اجتماعاً مع الأسرة بحضور الأعضاء محمد مصطفى الريسوني و عبد الحق مصدق ومصطفى البرناسي، تمحور حول ترتيبات ومراسم الجنائز وإعداد شهادة الوفاة للوالد محمد بن الطاهر البعقلي، وهي الأمور التي رفضت الأسرة التداول فيها ما لم يتم تسليمها جثماناً أو رفات الوالد إن كان قد فارق الحياة.

وشددت الرسالة على أنه اليوم «بعد مضي نحو سنتين طرقت الأسرة خلالها كل الأبواب لإجراء الحقيقة ووضع حد لمعانيتها، تفاجأ بما طلع علينا به مجلسكم بعد طول صمت وتحافل وديون أن يكلف نفسه عناء إحاطتنا علماً بما عزم عليه أو استشارتنا فيما احتواه، مما ينم عن نية مبيتة لتعويم الحقيقة والرجح بها في مهامات جديدة. وبالتالي فإننا كآسرة لمجهول المصير محمد بن الطاهر البعقلي، نرى في فحوى هذا التقرير تراجعاً كبيراً عما قطعتة هيئة الإنصاف والمصالحة من أشواط في البحث عن حقيقة إخفاء والدهنا، كما نعتبره إسائة بالغة لا تقل في شناعتها، عما اقترفه الجالون في حق مناضل تقاسم ويلات الأقبية والسجون السرية مع العديد من المناضلين ضمن مجموعة محمد لمختار أمثال الحاج علي المانوزي ومبارك المتوكل وآخرون أمد الله في عمرهم».

وأكدت الرسالة أن «هذه الأسرة المتكومة في طريقة اختطاف المواطن محمد بن الطاهر البعقلي، والمعترضة

طالبت عائلة المختطف مجهول المصير محمد البعقلي رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يتولى تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالكشف عن مصير ابنها.

وأوضحت رسالة وجهتها الأسرة إلى أحمد حرزني رئيس المجلس ولم تتلقى عليها أي جواب بأنها أطلعت بأسى عميق وحسرة كبيرة على مضمون التقرير الذي أعده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمتعلق بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتفاجأت بخصوص ما ورد في الفقرة التي تخص والدنا محمد البعقلي.

وأضافت الرسالة أن، اثر ما ورد في تلك الفقرة كان كبيراً على نفسياتنا كأفراد لعائلة المختطف محمد بن الطاهر البعقلي. ولم تكن نتوقع بأن التقرير المباشر به للمجلس الذي تترأسونه سيكون مخيباً للآمال. وعوض أن يساهم في الكشف عن الحقيقة الكاملة للحالات التي بقيت عالة بخصوص ضحايا الاختفاء القسري، فإنه تاه في العموميات وأغفل التطرق إلى جوهر القضايا».

وأشارت الرسالة إلى أنه وبالرجوع إلى قضية والدنا محمد بن الطاهر البعقلي يؤسفنا أن نبلغكم بأن التقرير تفاضلي بشكل مستفز ومريب عن سرد وقائع مفصلة في حادثة الاعتقال والإخفاء القسري للمختطف، وللأسار الذي قطعتة هذه القضية، وفي مقدمتها ترجيح واقعة وفاة الوالد، حسبما خلصت إليه لجنة التحريات التي أوكل إليها البحث في هذه القضية، وذلك بناء على الفرائز التي توفرت لها والتي على أساسها تمت صياغة المقرر التحكيمي المسلم لأفراد الأسرة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة والذي ورد فيه بالحرف: «وحيث أنه يستنتج من وثائق الملف ومن التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة أن السيد محمد البعقلي اعتقل خلال أحداث مارس 1973، واحتجز مدة سنة بكل من الكوربيس ودراب مولاي الشريف وأفرج

مؤسسة إدريس بنزكري ولدت ميتة

ما الذي يحدث بالضبط في مؤسسة إدريس بنزكري؟ إنه واحد من الأسئلة التي يتداولها بعض المتتبعين لهذه المؤسسة التي يبدو أنها ولدت ميتة، فمن الفم إلى الأذن يتناقل أصدقاء الراحل إدريس بنزكري كيف خفت ذلك الحماس الذي ركب أفئدة الأصدقاء الذين رافقوا الراحل إدريس بنزكري إلى مثواه الأخير، وهم يتراجعون اليوم عن الوعد الذي قطعوه على أنفسهم بإشاعة ثقافة حقوق الإنسان التي ناضل من أجلها الراحل إدريس من خلال هذه المؤسسة. لا شيء حدث حتى الآن، ولا يعرف بعض أصدقاء الراحل بنزكري السبب وراء هذا الخمول النادر، رغم أن الفقيه اعتبر الطائر النادر الذي تربع على عرش هيئة الإنصاف والمصالحة لطي جزء من القضايا التي كانت عالقة منذ أربعة عقود.

لقد مضى على تأسيس المؤسسة أزيد من سنتين دون أن تنظم نشاطا واحدا، فهل سيحتفل الرفاق بالذكرى الثالثة لرحيل بنزكري في ماي القادم بنفس الحصيلة الصفيرية؟ في ماي قد يُعرف الجواب.

